الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

16 **جماد ثاني** 1440 –21 **فبراير** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

رئيس هيئة حقوق الإنسان: المملكة ماضية في تعزيزحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الأمم المتحدة: جهود مرموقة للمملكة في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1739135

قال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمدالعيبان خلال افتتاحه ندوة "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" اليوم الأربعاء بالرياض، أن المملكة ماضية في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات، انطلاقا من توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيزوسمو ولي عهده الأمين صاحب السمول الملكي الأمير محمدبن سلمان بن عبدالعزيز - حفظهما الله -، مشيراً إلى أن الندوة التي نظمتها الهيئة بالتعاون مع مكتب هيئة الأمم المتحدة وبمشاركة عدداً من الوزارات والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني تهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بمراجعة الوضع الراهن وتقييم الجهود، وإبراز الجوانب الإيجابية،وتحديد مواطن القصور والخلل، والانتهاء إلى توصيات عملية من أجل الإسهام في تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية لهذه الحقوق.

وأكد العيبان على أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحظى باهتمام كبير من قيادة هذه البلاد - رعاها الله - لبلوغ أفضل المستويات في تعزيز وحماية حقوقهم، ومن الشواهد على هذه الاهتمام إقرار رؤية المملكة 2030 والتي تضمنت تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، كما اتخذت المملكة العديد من التدابير التشريعية والمؤسسية في هذا الجانب ومن ذلك صدورنظام رعاية المعاقين الذي يمثل إطاراً قانونياً لحمايتهم، وإنشاء هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد اللائحة التنفيذية لنظام العمل وملحقاتها، وإنشاء مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، بالإضافة إلى صدور نظام مكافحة التحرش.

من جهتها أكدت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في المملكة السيدة ناتالي فوستيه، أن منظمة الأمم المتحدة تثمن للمملكة جهودها المرموقة في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الشراكة مع أصحاب الحقوق والمصلحة العاملين في المجال نفسه، لتعزيز مشاركتهم في تحديد ما يواجههم منتحديات، مشيرة إلى أن الورشة التي نظمتها هيئة حقوق الإنسان لمناقشة القضايا الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لمناقشة القضايا الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التعليم والعمل والصحة والأمن والتأهيل وإعادة التأهيل تُعد من الممارسات المتميزة في تنفيذ وإعمال الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان في مختلف مراحل إعداد التقارير الوطنية، مشيرة إلى إن مصادقة المملكة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري عام 2008م يعبر عن مدى اهتمام المملكة بتعزيز تلك الحقوق وفقاللمعايير الدولية لحقوق الإنسان في هذا المجال وبما يتفق مع المنظومة الوطنية.

من جهتها استعرضت السيدة ميسم وفيق تميم الممثل المقيم المساعد لبرنامج الأمم المتحدة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقيةحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني، مشيرة إلى أن التقارير الوطنية التي تقدمها الدول أصبحت تُعد بالتشارك والتحاور مع كل أصحاب المصلحة من منظما تمجتمع مدني وأصحاب حقوق، مبينةً أن المملكة أحرزت تقدماً كبير في مجال أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للاتفاقية الدولية ومن ذلك مواصلة العمل على زيادة عدد الجمعيات والمراكز لتأهيل ذوي الإعاقة وتحسين الخدمات والرعاية المقدمة لهم.

واستعرضت وزارة الصحة خلال مشاركتها في الندوة الخدمات الصحية التي تقدمها لذوي الإعاقة عبر 284 مستشفى ومدينة طبية و2390 مركزاً للرعاية الأولية، بالإضافةإلى البرامج والتشريعات الخاصة بخدمتهم والتي يأتي في مقدمتها اعتماد برنامج كود البناء الذي يستهدف تهيئة مرافق الوزارة للتوافق مع احتياجات ذوي الإعاقة وفقاً للمعاييرالعالمية.
من جانبها أكدت وزارة التعليم أن سياسة التعليم في المملكة تهتم بفئة المعاقين وتضع مناهج خاصة تعليمية وثقافية وتدريبية متنوعة تتفق مع حالاتهم، وتوفر احتياجاتهم من المستلزمات التعليمية والأجهزة التعويضية المساعدة، حيث بلغ إجمالي عدد ذوي الإعاقة بين الطلاب والطالبات بما فيهم رياض الأطفال وتعليم الكبار 76514 طالب وطالبة تنوعت إعاقاتهم، مشيرة إلى أن هناك خطة مستقبلية للوزارة فيمايتعلق بخدمات ذوي الإعاقة في قطاع التعليم منها التوسع فيبرامج الدمج التربوي.
وفي ورقة عمل لوزارة العدل أكدت الوزارة أن المملكة تحمي حقوق الإنسان وتوليها كامل مسؤوليتها حيث نصت المادة (26) من النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، كما نصت المادة (27 (من النظام على أن تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية "مشيراً إلى أنه قد صدرت الكثير من الأنظمة واللوائح التي منحت المعاقين حقوقهم.
من جهتها سلطت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الضوء على جهودها في خدمات ذوي الإعاقة من خلال ورقة عمل أكدت خلالها تقديم العديد من البرامج والخدمات منها مراكز تأهيل ذوي الإعاقة، وبرنامج توافق الذي يُعنى بتوظيفهم وبياناتهم، بالإضافة إلى ما تقوم به الوزارة تجاه هذه الفيئة من خلال مراكز التأهيل الاجتماعي ومراكز الرعاية النهارية، ومراكزالتأهيل المهني.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

رفض توصية بإنشاء إدارة تتولى الترافع عن المطلقات والمعلقات

تصويت "الشورى" ينقذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة من رسوم الوافدين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622296

الرياض – نجود سجدي | منذ 11 ساعة في 20 فبراير 2019 - اخر تحديث في 20 فبراير 2019 / 18:49

أنقذ تصويت أعضاء مجلس الشورى اليوم (الأربعاء)، توصيات كانت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في المجلس رفضت تبنيهما، إحداها تطالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بدراسة إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المقابل المالي للوافدين والفاتورة المجمعة في المهن التي لا يمكن توطينها بالكامل حالياً، تحقيقاً لـ«رؤية المملكة 2030»، في رفع مساهمة تلك المنشآت في إجمالي الناتج المحلي وخفض البطالة توصية تقدمت بها الدكتورة رائدة أبونيان، وحضيت بتأييد 85 عضوا.

وقالت أبو نيان، إن توصيتها «تركز على الفرص التي لا يمكن توطينها، وعدد السعوديين الباحثين عن العمل مليون و72 ألف مواطن. ومن خلال هذه الإحصاءات فلا نريد أن نشجع هؤلاء الباحثين عن العمل لأن يظلوا مكتفوفي الأيدي، بل نريد أن يكونوا عاملاً أساسياً في تحقيق الرؤية ونشجعهم على أن يكونوا رواد أعمال ويخلقوا وظائف بدل من انتظارها ويكونوا أصحاب أعمال ومشاريع.«

إلى ذلك، طالب مجلس الشورى، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بدراسة استثناء الجهات الخيرية غير الربحية من الرسوم الحكومية في توصية تقدم بها الدكتور عبدالله الجغيمان، وقال الجغيمان: «إن هناك 1624 جهة خيرية في المملكة نعمل لتنهض بمهامها، لا أن يفرض عليها رسوم تثقل كاهلها.«

وردت الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بأنه «لا تفرض ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على الجمعيات الخيرية، ويتوجب على الجمعيات أن تتقدم بالطلب إلى الجهات الحكومية الأخرى.«

وحظيت توصية الدكتور ناصر النعيم بتأييد 80 عضواً، وطالب فيها وزارة العمل بربط موقعها الإلكتروني في باقي الدوائر الحكومية، ومنها وزارة الشؤون البلدية والقروية، والهيئة العامة للزكاة والدخل، والغرف التجارية. واعتذرت اللجنة لعدم قبول التوصية «لوجود موقع متكامل يقدم الخدمات كافة». فيما أكد النعيم وجود موقع متكامل للوزارة «لكن ينقصه الربط مع الوزارات الأخرى.«

وأسقط تصويت أعضاء مجلس الشورى، توصية تطالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإنشاء اداراة تهتم في قضايا المطلقات والمعلقات والأرامل ومن في حكمهن والترافع عنهن إن لزم الأمر، أما من خلال تعيين المختصين أو التعاقد مع مكاتب محاماة، كان قدمها الدكتور عبدالمحسن آل شيخ، وحصلت التوصية على تأييد 69 عضواً فيما رفضها 36، لكن ذلك لم يكن كافياً، إذ أن قواعد المجلس تنص على تصويت 76 عضواً لصالح التصوية في حد أدني.

وقال آل شيخ: «إن الدولة انشأت برامج عدة لدعم الفئات التي تعاني من ضيق ذات اليد أو عدم المعرفة، أو المشاكل الاجتماعية المتعددة، خصوصاً المطلقات والمعلقات والأرامل والأيتام، بل خصصت عشرات البلايين لبرامج الدعم النقدي لتسديد فاتورة الكهرباء والحقيبة المدرسة، وغيرها من البرامج التي لا تحصى.«

وفي المقابل، قالت رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتورة مستورة الشمري، في تبرير اللجنة لعدم قبول التوصية: «إن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تقوم بكل ما يتعلق بها تجاه مسؤولياتها، سواءً فيما يتعلق في الحماية الاجتماعية، أو الضمان الاجتماعي»، لافتة إلى أن ما يعزز ذلك ورود الأمر السامي القاضي بتخصيص مبلغ مالي لتغطية نفقات سفر وسكن وتنقلات من يتبرع من المختصين القانونيين للترافع عن حالات الإيذاء التي تقع على الأشخاص المشمولين في نظام الحماية من الإيذاء.

وأشارت الشمري إلى ما ورد في نص الأمر السامي الذي قضى بالموافقة على أن تتحمل الدولة من طريق الوزارة، تكليف محامين وصرف اتعابهم للترافع عن حالات الإيذاء التي يتعرض لها المعنيون في مواد نظام الحماية من الإيذاء، من الأطفال والنساء، والمطالبة بحقوقهم حتى تصل إلى المحاكم المختصة، ويفصل فيها القضاء ويتم تنفيذ أحكامه.
وعلى غرار توصية آل شيخ؛ أسقط التصويت توصية أخرى للدكتور إقبال درندري، تطالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتقييم أداء وفاعلية التعامل مع بلاغات وحالات الإيذاء والعنف الأسري وحماية المعنفات ومتابعتهن بناء على مؤشرات محددة.
الموافقة على تعديلات في «الأسماء التجارية» و«استيراد المواد الكيماوية«
وافق مجلس الشورى أمس (الأربعاء) على التعديلات التي أجرتها الحكومة على المادة الـ12 من نظام الأسماء التجارية، والفقرة الرابعة من نظام استيراد المواد الكيماوية وإدارتها، والمادة الـ19 من نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وذلك بجواز تضمين الحكم الصادر بتحديد العقوبة (النص) على نشر ملخصه على نفقة المخالف في إحدى الصحف المحلية، أو في أي وسيلة أخرى مناسبة بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها.
واتخذ المجلس قراره بعد ان استمع إلى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن التباين بين المجلس والحكومة تجاه إعادة موضوع إضافة النصوص المتعلقة في عقوبة التشهير أو تعديلها في بعض الأنظمة التي تختص وزارة التجارة والاستثمار بتطبيقها.
وأيضاً وافق المجلس في قرار آخر اتخذه خلال الجلسة على تعديل الفقرة الأولى من المادة 20 من اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

النائب العام يحذر من جرائم تمويل الإرهاب وغسل الأموال

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1739356

حذر النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب من الظواهر الإجرامية التي تهدد أمن الأفراد والمجتمعات وسلامتهم لاسيما في ظل ما يشهده العالم مؤخرًا من تطور ملحوظ في أساليب ارتكابها.
وقال معاليه في كلمة له أمام المشاركين في المؤتمر الإقليمي الأول للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إن الجريمة لم تعد ذات الشكل التقليدي لارتكابها، بل غدت كثير من تلك الجرائم عابرةً للأوطان، متجاوزة للحدود، مما يتطلب مزيدًا من التعاون بين الدول والمنظمات في إطار مكافحة تلك الجرائم والحد من انتشارها واستشرائها.
وأضاف معاليه في المؤتمر الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التهديد المتصاعد لعمليات تمويل الإرهاب وغسل الأموال ـ ولاشك أن جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب تأتي في صدارة تلك الظواهر الإجرامية مع إدراكنا مدى العلاقة السببية في كثير من النماذج الإجرامية لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب كون أن إحدى هاتين الجريمتين -في الغالب- رافدًا للآخر متممًا لأركانه مقصودًا في نتائجه: فكم من جريمة تمويل للإرهاب غُذيت أصولها ومولت أركانها من جريمة غسيل لأموال، مما يوقع على الدول العبء في إطار مكافحة تلك السلوكيات الإجرامية داخليًا وخارجيًا عبر الأطر القانونية والإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، وقبل ذلك كله بتعزيز التعاون الدولي لمواجهة تلك الجرائم.
وتابع المعجب في المؤتمر -الذي تنظمه النيابة العامة المصرية بالتعاون مع الرابطة العامة للمدعين العامين- «ولعل من أهم الخطوات الإيجابية التي نحاها العالم عبر منظوماته الدولية والإقليمية هو الدخول في مبادرات واتفاقيات لمكافحة جرائم تمويل الإرهاب، وغسيل الأموال بصفتهما شريان الجسد الإجرامي الذي يضرب البناء الاقتصادي العالمي وبالتالي يأتي على كل مناحي الحياة بالهدم والإبطال.«
ولفت معالي النائب العام النظر إلى ما أقرته وأنجزته المملكة من التشريعات والإجراءات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بتلك الجرائم، مبينًا أن المملكة أكدت وتؤكد من جديد

التزامها القوي بالجهود العالمية المشتركة لمكافحة غسيل الأموال والإرهاب، والتي تتعاون فيها مع شركائها وحلفائها على الصعيد الدولي.
واستطرد المعجب قائلًا: إن المملكة العربية السعودية، هي شريك أساسي في التحالف الدولي ضد التنظيم المسمى (داعش)، وتقود مجموعة عمل مكافحة تمويل »داعش«، إلى جانب الولايات المتحدة وإيطاليا، قد سنت وأقرت ونفذت خلال السنوات الماضية العديد من القوانين والإجراءات التي تهدف إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف من المخاطر المرتبطة بها وتجفيف منابعه، مشيرًا إلى إشادة تقرير التقييم المتبادل حول المملكة العربية السعودية ، والذي نشره فريق العمل المالي (فاتف) في سبتمبر2018م بمستوى التزام السعودية بتوصيات المجموعة.
وأضاف: لقد أوضح تقرير (فاتف) أن إجراءات المملكة الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قوية ومتينة، كما أكد التقرير أن لدى المملكة إطارًا قانونيًا وإجراءات تنسيقية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة التي تفرضها الأمم المتحدة دون تأخير.
وشدد معالي النائب العام على دور المملكة قائلا: لم تألُ المملكة العربية السعودية جهدًا في إطار مكافحة هاتين الجريمتين، إذ تعد من أوائل دول العالم تضررًا بالعمليات الإرهابية، واكتواءً بنارها، الأمر الذي جعل تجربتها في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر جميع أجهزتها ومؤسساتها وهيئاتها ومنها النيابة العامة، أنموذجًا يحتذى ومثالًا يقتدى به.
وأشار النائب العام إلى المبادرات التي سارعت إليها المملكة العربية السعودية، ضاربا المثل بما شهدته مؤخرًا من تغييرات أساسية ومتلاحقة في إطار مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب منذ العام (2010م)؛ حيث جرائم الإرهاب وتمويله في ظل التقييم الوطني للمخاطر في المملكة ؛ حيث يعالج النظامان المنقحان أوجه القصور، ومواطن الضعف التي حددها تقرير التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي للمملكة العربية السعودية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2010م، والآليات المحدثة التي أضيفت إلى توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) المعدلة في عام 2012م، كما يعالج النظامان استنتاجات التقييم الوطني للمخاطر، أخذ في الحسبان تجارب الدول في هذا المجال وأفضل السبل في رحاب تطبيق المعايير والمتطلبات الدولية والآليات المستحدثة في تعزيز التنفيذ الفاعل للتدابير القانونية والتنظيمية لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال.

عبدالعزيز بن سطام: "العقوبات البديلة" تسهم في إصلاح الجاني

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/616276

واس_مكة المكرمة
أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سطام بن عبدالعزيز، مستشار خادم الحرمين الشريفين، أهمية الاتفاق على المفاهيم، والاتجاه من السياسة العقابية إلى السياسة العلاجية؛ كونها تُسهم في إصلاح الجاني وخدمة المجتمع.
وتحدث خلال «ورشة العقوبات البديلة»، التي تنظمها جامعة أم القرى أمس حول «التدخل النفسي والاجتماعي ودوره في تفعيل العقوبات البديلة، والتجارب الدولية في تطبيق العقوبات البديلة وعلاقتها برؤية المملكة 2030.«
بدوره أوضح عضو هيئة كبار العلماء والمستشار بالديوان الملكي، إمام وخطيب المسجد الحرام بمكة المكرمة، الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد، أن «العقوبات البديلة تحتاج إلى ضبط، ، مبينًا أن مصطلح »البديلة« يحتاج إلى تحرير في ضوء الشريعة الإسلامية.
واستعرضت جلستا أمس الأولى والثانية «عروض مختارة من أوراق العمل»، قدمها كل من عضو هيئة تدريس علم

الاجتماع في جامعة الملك عبدالعزيز، الدكتور يحيى الخزرج «بدائل للعقوبات السالبة للحرية.. أمريكا الشمالية نموذجًا»، فيما استعرض اللواء الدكتور سعد الشهراني «موانع تطبيق العقوبات البديلة وتصنيفها»، وأكد أهمية الرفع بطلب الإسراع في إصدار لائحة للعقوبات البديلة، مع الأخذ في الاعتبار الموانع والمعوقات، لصياغة نصوصها وتمكين الجهات العدلية، والتنفيذية من حل الإشكالات المحتملة، وتشكيل لجان دائمة للتنسيق بين الجهات ذات العلاقة للإشراف على تطبيق العقوبات البديلة، ويكون ذلك تحت إشراف اللجان الأمنية في كل محافظة.

وسلطت ورقة القاضي السابق بوزارة العدل، الدكتور ياسر البلوي، على «تجربة القضاء بالمملكة في التدابير البديلة للسجون»، وقدم كل من الدكتور موسى الفيفي، والدكتور شاكر الشهري (النيابة العامة) ورقة عمل مشتركة «الوسائل البديلة لتحريك الدعوى الجزائية»، واستعرض وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود للتبادل المعرفي والتواصل الدولي، الدكتور عبدالله اليوسف في ورقته «التجارب الدولية في مجال الاستفادة من بدائل السجون.«

وتحدث في الجلسة الثانية التي رأسها الدكتور محمد الصواط، الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والأنظمة بجامعة أم القرى الدكتور جميل اللويحق حول الضوابط الشرعية للعقوبات البديلة، فيما استعرض الدكتور صالح الغليقة جهود مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود، فيما تحدث الأستاذ المشارك في الفقه المقارن بكلية العدالة الجنائية، الدكتور محمد فضل المراد عن جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في بدائل العقوبات السالبة للحرية.

8اتفاقيات لتوطين الوظائف وتعزيز العمل الاجتماعي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=361547&CategoryID=5

بريدة: فهد الجهني 2019-02-21 12:05 AM

رعى أمير منطقة القصيم الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود، في مكتبه بديوان إمارة المنطقة بمدينة بريدة، أمس، توقيع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 8 اتفاقيات ومذكرات تفاهم وشراكات لدعم التوطين وتعزيز العمل التطوعي والاجتماعي بالمنطقة، وذلك بحضور الأمير سلطان بن فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، ووزير العمل والتنمية والاجتماعية المهندس أحمد سليمان الراجحي، ووكيل إمارة المنطقة الدكتور عبدالرحمن الوزان، والمدير العام لبنك التنمية الاجتماعية إبراهيم حمد الراشد .

ووقّع وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المهندس غازي الشهراني مذكرات تفاهم مع 6 شركات وطنية، لتوطين 8214 وظيفة لشباب وفتيات منطقة القصيم، ووقّع وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتنمية الاجتماعية والأسرة سليمان الزبن مع جمعية أسرة، ويمثلها الدكتور محمد السيف، وجمعية تطوير ويمثلها فهد العجاجي، اتفاقيتي شراكة لتطوير لوائح العمل التطوعي، وتأسيس وحدات إدارة التطوع، وتقديم البرامج التوعوية والفكرية بالجهات التابعة لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمنطقة .

بعد ذلك، أطلق أمير منطقة القصيم مبادرة جادة 3، والخاصة بفروع بنك التنمية الاجتماعية.

ونوّه أمير منطقة القصيم الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، بما تحظى به وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من دعم كبير من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، مشيرا إلى أن هذه الاتفاقيات والشراكات والمبادرات التي تحظى بها المنطقة، تعكس روح التكاتف بين الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية والجمعيات لخدمة أبناء الوطن، عبر مواكبة خطط رؤية المملكة 2030 والتي تسعى خلال مؤشراتها إلى تمكين الشباب وتوظيفهم، وخدمتهم عبر توطين الوظائف.

72 % من القضايا العمالية دعاوى أجور

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=361527&CategoryID=2

الدمام: زينة علي 2019-02-21 1:12 AM

استقبلت المحاكم العمالية في المملكة 8284 قضية عمالية منذ انتقالها من وزارة العمل إلى وزارة العدل في صفر الماضي، واستحوذت دعاوى الأجور على ما نسبته 72 %من القضايا الواردة، ويظهر التقرير الشهري لوزارة العدل ارتفاع القضايا في المحاكم العمالية في جمادى الأولى بنسبة 89.%

استقبلت المحاكم العمالية بالمملكة 8284 قضية عمالية منذ انتقالها من وزارة العمل لوزارة العدل بشهر صفر الماضي، حيث ارتفعت القضايا التي استقبلتها المحاكم من 21 قضية في شهر صفر إلى 904 في ربيع الأول لترتفع إلى 2544 قضية في ربيع الثاني وتعود لتتزايد إلى 4815 في شهر جمادى الأولى .

ويظهر التقرير الشهري لوزارة العدل ارتفاع القضايا بالمحاكم العمالية خلال شهر جمادى الأول بنسبة 89.%

قضايا الأجور

استحوذت دعاوى الأجور على ثلاثة أرباع القضايا بالمحاكم العمالية خلال الشهر الماضي والتي بلغت 4815 حيث شكلت قضايا الأجور 72.1% من القضايا الواردة، ويظهر التقرير تفاوتا في القضايا التي استقبلتها المحاكم العمالية، حيث توزعت ربع القضايا الواردة بين تعويضات بنسبة 15.1% وبمجموع 729قضية، وقضايا الاعتراض بنسبة 1.6% ومجموع، وقضايا المستندات والوثائق بنسبة 1.6% وبمجموع 76 قضية، وقضايا الحقوق 1.3% وبمجموع 62 قضية، بالإضافة للدعاوى الأخرى والتي كانت نسبتها 8.3% وبمجموع 400 قضية في حين لم تستقبل المحاكم أي دعوى تتعلق بالعقوبات.

الرياض والشرقية

يظهر التقرير أن محاكم منطقتي الرياض والشرقية استقبلتا أكثر من نصف القضايا العمالية الواردة للمحاكم بنسبة 32.5% للرياض، 20.8% للشرقية، في حين استقبلت باقي المحاكم نصف القضايا الأخرى بنسبة 16.3% لمحاكم مكة المكرمة، و13.7% لمحاكم المدينة المنورة، و4.7% لمحاكم القصيم، و4.1 %لعسير، و2.1% لجازان، و1.6% لحائل، و1.4% لتبوك، 1.1% للباحة، 0.8% لنجران، و0.6% للحدود الشمالية، في حين كانت محاكم الجوف أقل المحاكم في القضايا بنسبة 0.06% وبمجموع 3 قضايا .

الدعاوى الواردة للدوائر العمالية خلال شهر جمادى الأولى

أنواع الدعاوى

أجور= 3470 =72.1%

تعويضات= 729 =15.1%

دعاوى أخرى= 400 =8.3%

اعتراض= 78 =1.6%

مستندات ووثائق= 76 =1.6%

حقوق= 62 =1.3%

عقوبات= 0

المجموع= 4815

إجمالي القضايا الواردة للمحاكم العمالية منذ استلامها من قبل العدل

صفر

21

ربيع أول

904

ربيع ثاني
2544
جمادى الأولى
4815
مجموع ما استقبلته المحاكم العمالية
8284

43 % انتشار العنف اللفظي الموجه لمعلمين وإداريين بالأحساء

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=361504&CategoryID=3

الأحساء: عدنان الغزال 2019-02-20 10:48 PM

كشفت دراسة بحثية ميدانية أن أكثر أنواع العنف الطلابي الموجه للمعلمين والإداريين في ثانويات البنين في القطاع الشرقي بالأحساء، هو العنف اللفظي بنسبة 43 % من وجهة نظر المعلمين، ويحدث ذلك العنف داخل الصف الدراسي بنسبة 58%، بينما يتركز في الحصص الأخيرة من اليوم الدراسي بنسبة 33 .%

عوامل اجتماعية تدفع للعنف

أوضح الباحث عبدالهادي أحمد البريه، الذي أعد الدراسة بعنوان «العوامل الاجتماعية المرتبطة بالعنف الطلابي ضد المعلمين والإداريين على ثانويات القطاع الشرقي بالأحساء»، لـ«الوطن» أن الدراسة، موجهة لـ144 طالبا من الممارسين للعنف ضد المعلمين في 16 مدرسة حكومية نهارية وعينة من المعلمين والإداريين، الذين تعرضوا للعنف من الطلاب، مبينا أن الأرقام الإحصائية في الدراسة، أثبتت أن هناك علاقة عكسية بين المستوى الدراسي للطالب ولجوئه للعنف، وكلما قل الدخل المالي للأسرة كلما زاد السلوك العنفي، وتركز الممارسون للعنف من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، وكلما انخفض تعليم الأب والأم ارتفع العنف عند الأبناء «الطلاب.«

عدم الاستقرار المالي للأسرة

ذكر أن الدراسة أظهرت أن أعلى نسبة لمهنة الأب هم من فئة القطاع الخاص، وهذا مؤشر على أن عدم الاستقرار المالي للأسرة وحاجتها للمزيد يقود إلى الانشغال عن تنشئة الأبناء بتوفير احتياجاتهم، وأن أعلى نسبة لمهنة الأم تقع في فئة ربة المنزل، والتي من المفترض أن تقل في هذه الفئة نسبة لجوء الطالب للعنف لحصوله على المتابعة والإشباع العاطفي الكافي، بيد أنه في المقابل وجود الأم دون تأهيلها لا يكفي لتوفير اتزان عاطفي وانفعالي، بسبب نقص في المهارات اللازمة في التعامل مع الأبناء، كما تشير الدراسة إلى أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما زادت احتمالية لجوء أفرادها للعنف، وذلك يعود إلى قلة الاهتمام والانشغال عن الفرد بغيره من أفراد الأسرة، مما لا يجعله مكتفيا عاطفيا، وكلما زاد حجم الأسرة قل نصيب الفرد من الحنان والرعاية، وهذه احتياجاته مطلوبة لتوفير التوازن، وبالتالي كلما زاد عدد أفراد الأسرة زاد العنف .

دوافع لممارسة العنف

أبان البريه أن الدراسة أكدت على تأثير الرفقاء على جعل الفرد يتقمص دورا للحصول على المكانة المنشودة، حتى لو كان ذلك التقمص يعني ممارسة سلوك غير سوي، وتفضيل مشاهدة أفلام المطاردات والعنف على الأفلام العادية بنسبة 63 %، كما أكدت الدراسة أن المدرسة إذا تجاوزت حدودها في فرض النظم، واتبعت أسلوبا صارما لا يتفق مع الحد الطبيعي، فسيؤدي ذلك إلى نفور الطلاب من المدرسة وكراهيتها والهروب منها، ثم يتبع الهروب الوقوع في سلوكيات منحرفة، ولمحت الدراسة إلى أن من أبرز الدوافع، التي تجعل الطالب يمارس العنف ضد المعلم أو الإداري، هي: إهانته المستمرة، والضرب، وحصوله على درجات قليلة، وسوء معاملة زملائه، وطرده خارج الفصل، ورفع الصوت عليه، رفض استقبال المعلم له بالمكتب، وتجاهله، واتهامه بالظلم.

توصيات الدراسة
عقد دورات تدريبية باستمرار للمعلمين والإداريين في كيفية التعامل مع طلاب المرحلة الثانوية
إشراك الأسرة في
متتابعة أبنائها
في هذه المرحلة
إعداد برامج متنوعة يشترك في إعدادها وتنفيذها الطلاب والمعلمون والإداريون
توفير حصص أنشطة لا صفية لإتاحة الفرصة للحوار بين الطلاب والمعلمين
إعداد وتصميم برامج توعوية ودورات
تدريبية
لمواجهة العنف الطلابي
إجراء الفحوصات النفسية التأهيلية للمعلمين والإداريين
توفير بيئة تعليمية متكاملة من حيث المبنى والتجهيزات والمرافق
مراجعة العقوبات المتعلقة بالعنف ضد المعلمين في المدارس

عَضْلُ النساء

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م *
http://www.alriyadh.com/1739202

أ.د. حمزة الطيار

للعضل سلبيات كثيرة منها: الوقوع في ظلم المرأة، والتعدّي على حدود الله، وتعريضها للآثار النفسية والمادية والاجتماعية، وحرمانها من الزواج الذي هو حصنٌ لها، وتكثير العنوسة في المجتمع، وأقسى هذه السلبيات ما تتعرّض له عند ما تصير كبيرةً لا ولدَ لها، ومثل هذا الألم لا يكاد جرحه يندمل..

جاء الشرع الحنيف بمراعاة مصالح الناس، وصيانة حقوقهم، وتوفير كرامتهم، ومن هذا المبدأ قرّر جعل الولي من شروط النكاح التي لا يصح إلا بها، إكراماً للمرأة بجعل امتلاك عصمتها حَدَثاً مهمّاً لا يتأتّى بين طرفي العقد فقط، فيُبَاينُ سائر العقود، وتكون له ميزة خاصة تنمُّ عن مكانته العظيمة؛ ولأهميته سمّاه الله تعالى في كتابه ميثاقاً غليظاً، ومن شأن المواثيق الغليظة أن يُحتاط لها كثيراً؛ لأن الخلل متى حصل في الميثاق الغليظ أثّر أثراً عظيماً، وهذا حاصلٌ في النكاح، فإذا بُنِي على أسسٍ غير متينة، وآل إلى الانهيار تسبّب عن ذلك عدد كبير من الحزازات والمشكلات، وربما سبب ذلك قطيعةً بين الأقارب، أو بين الأصدقاء، لكنّ تفويض الولي بالنظر في تزويج المرأة ليس من باب تمليكها له، فلم يأذن له الشرع في أن يعضلها، بأن يمنع تزويجها من كفءٍ رضيت به، وعضل النساء من أنواع الجور الكبيرة، وتترتب عليه آثار سلبية كثيرة على الأفراد وعلى المجتمع، والعضل له أسباب منها:

أولاً: التّنطع في تطبيق مبدأ الكفاءة، والكفاءة مُعتبرة شرعاً، وفي الصفات المعتبرة فيها خلاف بين الفقهاء، ويُرجعُ إلى العلماء في بيان ذلك، ولا ينبغي أن يستبدَّ كل وليّ بتقرير ما يشاء منها، وإنما يقع بعض الأولياء في العضل بسبب سوء فهم الكفاءة، فَيَرُدُّ نسيباً حسيباً ذا دينٍ ومروءةٍ لا بأس بأموره المادية بحجة عدم الكفاءة، وأن المرأة أرجح منه في بعض هذه الأمور، ومثل تلك الأرجحية لا اعتبار بها، فلا يعنى بالكفاءة أن يتطابق حال المرأة، وحال الزوج حذو القُذّة بالقُذّة، فمثل ذلك مُتعسّرٌ، وتفاوتُ الناس في الحظوظ المشتركة أمرٌ كونيٌّ، وقد يَرجحُ في صفةٍ من يكون مرجوحاً في أخرى، والنكاح من ضروريات الحياة، فلا يتوقف على شروطٍ تعجيزية.

ثانياً: الغيرة الزائفة على المرأة، وليس هذا من الغيرة الحقيقية في شيء، فالغيرة الحميدة إنما هي استنكافُ أن يحومَ حول المرأة من لا تحلُّ له، أما ما أحلّه الله من الزواج فليس محلاً لها، ولا ينقضي العجب من أبٍ يعضل بناته لهذا السبب، ولا يتذكر أن ناساً آخرين زوّجوه ابنتهم، وأن فكرته الغريبة لو عُمّمت بين البشرية لانقرضت!
ثالثاً: الاستفادة من خدمة المرأة في البيت، وهذا من أقبح أسباب العضل؛ لأنه عبارة عن النظر إلى المرأة باعتبارها مُجرّدَ مُساعدٍ على خدمات البيت، وإغفالُ واقعها الحقيقي وهو كونها لبنةً مهمةً في بناء المجتمع، وهضمٌ لحقّها في أن تكون ربة بيت تمارس فيها حياتها كسائر نظيراتها.
رابعاً: الاستفادة من راتبها، وقد كان أهل الجاهلية يمارسون هذا مع يتامى النساء اللاتي في حجورهم، فَنُهوا عن ذلك، فعَنْ عَائِشَةَ رضي الله تعالى عنها، في قوله تعالى: «وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ، اللَّاتِي لاَ تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ، وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ»، قَالَتْ: «هَذَا فِي اليَتِيمَةِ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ، لَعَلَّهَا أَنْ تَكُونَ شَرِيكَتَهُ فِي مَالِهِ، وَهُوَ أَوْلَى بِهَا، فَيَرْغَبُ عَنْهَا أَنْ يَنْكِحَهَا، فَيَعْضُلَهَا لِمَالِهَا، وَلاَ يُنْكِحَهَا غَيْرَهُ، كَرَاهِيَةَ أَنْ يَشْرَكَهُ أَحَدٌ فِي مَالِهَا»، متفقٌ عليه، والنهي عن عضل المرأة لمالها ينطبق على الأب والأخ وغيرهما؛ لأن العلّة فيه الظلم الحاصل في جميع الصور.
خامساً: النظر بأن ذلك إضرار بالزوج الذي سيراجعها إن كانت مطلقة، وهو في الحقيقة إضرار بالزوجة في الحال نفسها، وقد ورد النهي عن هذا النوع، فعن مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رضي الله تعالى عنه قَالَ: زَوَّجْتُ أُخْتًا لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا، حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يَخْطُبُهَا، فَقُلْتُ لَهُ: زَوَّجْتُكَ وَفَرَشْتُكَ وَأَكْرَمْتُكَ، فَطَلَّقْتَهَا، ثُمَّ جِئْتَ تَخْطُبُهَا، لاَ وَاللَّهِ لاَ تَعُودُ إِلَيْكَ أَبَدًا، وَكَانَ رَجُلًا لاَ بَأْسَ بِهِ، وَكَانَتِ المَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الآيَةَ» :فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ» فَقُلْتُ: الآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ» أخرجه البخاري.
وللعضل سلبيات كثيرة لا تخطئها العين منها الوقوع في ظلم المرأة، والتعدّي على حدود الله جل وعلا وأحكامه، وتعريضها للآثار النفسية والمادية والاجتماعية المترتبة على عنوستها، وحرمانها من الزواج الذي هو حصنٌ لها، وأقسى هذه السلبيات ما تتعرّض له عند ما تصير كبيرةً لا ولدَ لها، وترى مثيلاتها لهنّ أحفادٌ وأسر، ومثل هذا الألم لا يكاد جرحه يندمل، ومن الآثار السلبية للعضل تكثير العنوسة في المجتمع، وإذكاء العداوات والشحناء بين الأقارب بسبب رد الخاطب بلا مبرر، ومنها حرمانها من رجوعها لزوجها الأول، واستئنافهما لحياتهما، فينتج عن ذلك مفاسد وأضرار يدفع أولادهما ثمنها.

زيادة راتب البائعة السعودية!!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/616182

طلال القشقري

كلّما أتواجد في مُولٍ من المُولات، في طول البلاد وعرضها، مُتسوّقاً أو آكِلاً أو شارباً أو مُتنزّهاً أو مُتريّضاً أو كلّ ما سبق ذكره، أدعو لمن فتح الباب لتوظيف المرأة السعودية كبائعة في محلّات المُستلزمات النسائية، أو حتّى في المحلّات الأخرى التي يكون أغلبُ مُرتاديها من العائلات، كبديلٍ ولا أنسب للرجال الأجانب ممّن تعطّلوا في بلادهم عن العمل وتمتّعوا به بين ظهرانيْنا في توزيع غير عادلٍ آنذاك للثروة الوظيفية السعودية.!
وكلّما أطّلِع على الأحوال المادية المتواضعة للبائعات السعوديات أُوقِنُ أكثر أنّ قرار توظيفهنّ كان صائباً وحكيماً، بل وعبقرياً إذا جاز لي لُغوياً وصفه هكذا بعد الاستئذان من جهابذة اللغة العربية.

بالأمس القريب اشتريْتُ شاحن جوّال من إحدى الشركات التجارية ممّا تعمل فيها بائعة سعودية، وكانت بقدرٍ من الاحترافية أن ذكّرتني باحترافية البائعات الإنجليزيات اللاتي يعملن في محلّات هارودز الشهيرة في لندن، من ناحية

إلمامها بالبضائع التي تعرضها، وتعاملها اللائق، وانضباطها الشديد، واحترامها للزبائن، وزادها الحجاب الشرعي لمعاناً وحِشْمة، رغم أنّها مريضة بالسكّر منذ نعومة أظفارها، فبالله عليكم هل مثل هذه تستحقّ القبوع في البطالة لو استمرّرنا بعدم السماح للمرأة السعودية بالعمل كبائعة؟ كلّا وألف كلّا، والحمد لله على قرارنا المُوفّق للغاية.

بيْد أنّي فوجئت أنّ راتبها مثلما هو راتب غيرها من البائعات السعوديات يصل بالعافية إلى ٣ آلاف ريال لا غير، وهو راتب قليل في شركات تربح ملايين كثيرة وتضنّ عليهنّ براتب لائق يكفيهنّ الحاجة، ويُعوّضهنّ عن دوامهنّ الطويل والمُمِلّ والمُرْهِق، والشركات تعاملت مع قيمة هذا الراتب وكأنّه الحدّ الدائم لا الحدّ الأدنى الذي يُفترض أن يكون حُرّاً ومرِناً ويتمدّد للأعلى، لا أن يتجمّد وسط تضخّم في أسعار كلّ شيء من حوله، ووزارة العمل بصفتها مشرفة على تشريعات عمل المرأة السعودية في القطاع الخاص مُطالَبة بالتدخل لتحريك مفاصل راتبها المُتجمّدة، وإكمال جميل توظيفها بجميلٍ آخرٍ لا يقلّ عنه جمالاً، ألا وهو زيادة الراتب، فالمرأة السعودية تستحقّ، ونحن لهذا الاستحقاق الوطني من القادرين.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4622344

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م

http://www.al-jazirah.com/2019/20190221/cr2.htm